

Distr.: General
19 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2571 (2021)، المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا" والمتخذ في 16 نيسان/أبريل 2021. لقد اتخذ القرار 2571 (2021) وفقاً لإجراء التصويت المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، وهو إجراء اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

وعملاً بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخاً من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (المرفق الأول)، والتي طرحت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/369 (ضميمة المرفق الأول)؛

والرسائل الواردة رداً من أعضاء مجلس الأمن والتي تبين موقفهم الوطني من مشروع القرار (المرفقات الثاني إلى السادس عشر)؛

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن فيما بعد لتعليل تصويتهم (المرفقات السابع عشر إلى الثامن عشر).

ستصدر هذه الرسالة وضميماتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

وناقش أعضاء المجلس مشروع قرار، قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا". وقد وضع باللون الأزرق مشروع القرار هذا، الوارد في الوثيقة S/2021/269 والمرفق طيه.

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، فإنني أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار هذا ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 13:30 من يوم الخميس، 15 نيسان/أبريل 2021. وستنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 13:30 من يوم الجمعة، 16 نيسان/أبريل 2021.

يرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار، فضلا عن تعليقاتكم المحتملة للتصويت عن طريق إرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة المبينة أعلاه إلى الموظف المسؤول عن شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (egian@un.org).

وأعترز تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت ومدتها 24 ساعة. وأعترز أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الجمعة، 16 نيسان/أبريل 2021.

(توقيع) دانغ دينه كوي

رئيس مجلس الأمن

S/2021/369

الأمم المتحدة

Provisional
15 April 2021
Arabic
Original: English



المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى تدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول والتدابير المتعلقة بصادرات النفط غير المشروعة التي فرضت وُعدلت بموجب القرارين 1970 (2011) و 2146 (2014)، والمعدلة بموجب قرارات لاحقة منها القرارات 2441 (2018) و 2509 (2020) و 2526 (2020)، وإلى أن ولاية فريق الخبراء المنشأة بموجب الفقرة 24 من القرار 1973 (2011) والمعدلة بموجب قرارات لاحقة قد جرى تمديدتها حتى 15 أيار/مايو 2021 بموجب القرار 2509 (2020)،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإنه يشير إلى بيانه الرئاسي المؤرخ 12 آذار/مارس 2021، الذي رحب فيه بتصويت مجلس النواب الليبي على منح الثقة لإقرار تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة المكلفة بقيادة البلاد إلى غاية إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وشدد على أهمية هذه الخطوة في العملية السياسية الليبية،

وإنه يجدد طلبه إلى جميع الدول الأعضاء بأن تقدم دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، ودعوته الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لدى الطرفين من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار ودعم العملية السياسية الشاملة للجميع التي تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمام الأمر فيها،

وإنه يدعو الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل للتدابير القائمة وإبلاغ لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة بما يقع من انتهاكات، وإنه يشير في هذا الصدد إلى أن الجهات التي تتورط في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو توفر الدعم لتنفيذها، أفرادا كانت أم كيانات، يمكن أن تفرض عليها جزاءات محددة الهدف،

وإنه يؤكد من جديد وجوب أن تفي جميع الأطراف بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وإنه يشدد على أهمية محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بمن فيهم الضالعون في هجمات تستهدف المدنيين،

وانه يعرب عن قلقه من أن التصدير غير المشروع للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، من ليبيا يقوض حكومة ليبيا والمؤسسة الوطنية للنفط، ويشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في ليبيا، **وانه يلاحظ** بقلق البلاغات الواردة المتعلقة بالاستيراد غير المشروع للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، إلى ليبيا،

وانه يشير إلى أن تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للنفط الخام أو لأي من الموارد الطبيعية الأخرى في ليبيا قد يشكل أعمالا تهدد السلام والاستقرار والأمن في ليبيا،

وانه يكرر كذلك الإعراب عن قلقه إزاء الأنشطة التي يمكن أن تضر بسلامة ووحدة المؤسسات المالية للدولة الليبية والمؤسسة الوطنية للنفط، **وانه يؤكد** ضرورة توحيد مؤسسات ليبيا، وإذ يدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى وقف دعم المؤسسات الموازية غير الخاضعة لسلطة حكومة ليبيا والاتصال الرسمي معها،

وانه يشير إلى أن القانون الدولي، مجسدا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، يحدد الإطار القانوني الذي ينطبق على الأنشطة في المحيطات والبحار، **وانه يشير كذلك** إلى القرارات 2292 (2016) و 2357 (2017) و 2420 (2018) و 2473 (2019) و 2526 (2020) التي تأذن، فيما يتعلق بتنفيذ حظر توريد الأسلحة وطوال المدة المحددة بموجبها، بالقيام في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها التي يعتقد أنها تحمل أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبجز تلك الأصناف والتخلص منها شريطة أن تسعى الدول الأعضاء بحسن نية إلى الحصول أولا على موافقة الدولة التي تحمل السفينة علمها قبل القيام بأي عمليات تفتيش في سياق تصرفها وفقا للقرارات المذكورة،

وانه يقرر أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وانه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

منع الصادرات النفطية غير المشروعة، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة

1 - **يلين** محاولات تصدير النفط، بما يشمل النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، بصورة غير مشروعة من ليبيا، من جانب جهات منها المؤسسات الموازية التي لا تتصرف تحت سلطة حكومة ليبيا؛

2 - **يقرر** أن يمدد حتى 30 تموز/يوليه 2022 الأذن والتدابير الواردة في القرار 2146 (2014)، بالصيغة المعدلة بموجب الفقرة 2 من القرارين 2441 (2018) و 2509 (2020)؛

3 - **يطلب** إلى حكومة ليبيا أن تخطر اللجنة بالجهة المعنية كمنسق لها مسؤول عن الاتصال مع اللجنة فيما يتعلق بالتدابير الواردة في القرار 2146 (2014)، ويطلب كذلك إلى منسق حكومة ليبيا أن يبلغ اللجنة عن أي سفن تنقل النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، المصدر بصورة غير مشروعة من ليبيا، ويحث حكومة ليبيا على أن تعمل على نحو وثيق مع المؤسسة الوطنية للنفط في ذلك الصدد وأن تقدم إلى اللجنة معلومات مستكملة بانتظام عن الموانئ وحقول النفط والمنشآت الخاضعة لسيطرتها وأن تطلع اللجنة على الآلية المستخدمة لإجازة الصادرات النفطية القانونية، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، **ويطلب** إلى فريق الخبراء أن يتابع عن كثب أي معلومات متعلقة باستيراد

النفط من ليبيا وتصديره إليها على نحو غير مشروع، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وأن يبلغ اللجنة بها؛

4 - **يدعو** حكومة ليبيا إلى أن تقوم أولاً، استناداً إلى أي معلومات تتعلق بعمليات تصدير أو محاولات تصدير من هذا القبيل، بالاتصال على وجه السرعة بالدولة المعنية التي تحمل السفينة علمها لحل المشكلة، ويوعز إلى اللجنة بأن تبلغ فوراً جميع الدول الأعضاء المعنية بما يرد إليها من منسق حكومة ليبيا من إخطارات بشأن السفن التي تنقل النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، المصدر بصورة غير مشروعة من ليبيا؛

حظر توريد الأسلحة

5 - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال التام لحظر توريد الأسلحة، ويدعو كذلك جميع الدول الأعضاء إلى أن تمتنع عن التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقمه، **ويكرر** تأكيد جواز إدراج الكيانات والأفراد في قائمة الجزاءات متى خلصت اللجنة إلى أنهم انتهكوا أحكام القرار 1970 (2011)، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، أو أنهم ساعدوا آخرين على انتهاكها؛

6 - **يدعو** جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1043)، **ويحث** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك سحب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا دون مزيد من التأخير؛

7 - **يُهييب** بحكومة ليبيا أن تعزز تنفيذ حظر توريد الأسلحة، بما في ذلك في جميع نقاط الدخول، فور توليها مهام الرقابة، **ويهييب** بجميع الدول الأعضاء أن تتعاون في هذه الجهود؛

حظر السفر وتجميد الأصول

8 - **يدعو** الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي يوجد بها أفراد وكيانات من المدرجة أسماؤهم في القائمة وتلك التي يُشتبه في أن بها أصولاً لهؤلاء يجب تجميدها بمقتضى التدابير، إلى إبلاغ اللجنة بالإجراءات التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعال لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول فيما يتعلق بجميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات؛

9 - **يكرر** التأكيد على أنه يتعين على جميع الدول أن تتخذ التدابير الضرورية لمنع جميع الأشخاص الذين أدرجهم اللجنة في قائمة الجزاءات من دخول أراضيها أو عبورها، وفقاً للفقرتين 15 و 16 من القرار 1970، بصيغتهما المعدلة بموجب الفقرات 11 من القرار 2213 (2015) و 11 من القرار 2362 (2017) و 11 من القرار 2441 (2018)، **ويهييب** بحكومة ليبيا أن تعزز التعاون وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى في هذا الصدد؛

10 - **يؤكد من جديد** عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملاً بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)، وقد أحاط علماً بالرسالة التي عمت باعتبارها الوثيقة S/2016/275، استعداد مجلس الأمن للنظر في إدخال تغييرات، عند الاقتضاء، على تدابير تجميد الأصول بناء على طلب حكومة ليبيا؛

11 - **يشير** إلى القرار 2174 الذي تقرر بموجبه أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغتها المعدلة بقرارات لاحقة، تنطبق أيضاً على الأفراد والكيانات الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال أخرى تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض نجاح عملية

تحولها السياسي، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، ويؤكد أن هذه الأعمال يمكن أن تشمل عرقلة أو تقويض الانتخابات المقررة في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي؛

فريق الخبراء

12 - **يقرر** أن يمدد حتى 15 آب/أغسطس 2022 ولاية فريق الخبراء (الفريق)، المنشأة بموجب الفقرة 24 من القرار 1973 (2011) والمعدلة بالقرارات 2040 (2012) و 2146 (2014) و 2174 (2014) و 2213 (2015) و 2441 (2018) و 2509 (2020)، ويقرر أن تظل المهام المنوطة بالفريق على نحو ما جاءت في القرار 2213 (2015) وأن تنطبق أيضا فيما يتعلق بالتدابير المستكملة في هذا القرار، ويعرب عن عزمه معاودة النظر في الولاية واتخاذ الإجراء المناسب بشأن تمديدتها مرة أخرى في موعد أقصاه 15 تموز/يوليه 2022؛

13 - **يقرر** أن يقدم الفريق إلى المجلس تقريرا مؤقتا عن عمله في موعد لا يتجاوز 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، وأن يقدم في موعد أقصاه 15 حزيران/يونيه 2022 تقريرا نهائيا إلى المجلس يتضمن استنتاجاته وتوصياته، بعد مناقشته مع اللجنة؛

14 - **يحث** جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر على أن تتعاون تعاوننا كاملا مع اللجنة والفريق، وخاصة من خلال تقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارات 1970 (2011) و 1973 (2011) و 2146 (2014) و 2174 (2014) والمعدلة في القرارات 2009 (2011) و 2040 (2012) و 2095 (2013) و 2144 (2014) و 2213 (2015) و 2278 (2016) و 2292 (2016) و 2357 (2017) و 2362 (2017) و 2420 (2018) و 2441 (2018) و 2473 (2019) و 2509 (2020) و 2526 (2020)، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال، ويدعو بعثة الأمم المتحدة وحكومة ليبيا إلى تقديم الدعم للفريق فيما يجريه من أعمال التحقيق داخل ليبيا، بوسائل من بينها تبادل المعلومات وتيسير العبور والسماح بالدخول إلى مخازن الأسلحة، حسب الاقتضاء؛

15 - **يهيئ** بجميع الأطراف وجميع الدول أن تكفل سلامة أعضاء الفريق، **ويهيئ** كذلك بجميع الأطراف وجميع الدول، بما فيها ليبيا وبلدان المنطقة، توفير سبل الوصول الفوري ودون عوائق، وبخاصة إلى الأشخاص الذين يرى الفريق أن لهم صلة بتنفيذ ولايته وإلى الوثائق والمواقع التي يعتبرها هامة لتنفيذ تلك الولاية؛

16 - **يؤكد** استعداده لمعاودة النظر في مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيزها أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، واستعداده لمعاودة النظر في ولاية البعثة والفريق، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء ما يقع من تطورات في ليبيا؛

17 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراء التصويت.

يرجى العلم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2021/369، المقدم من المملكة المتحدة،
لتجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011).

(توقيع) دجانغ جون

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصوت مؤيدا لمشروع قرار مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2021/369، المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".

(توقيع) سفين يورغنسون

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 من رئيس مجلس الأمن التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت على مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا"، الذي وُضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2021/369. تصوت فرنسا مؤيدة له.

(توقيع) نيكولا دي ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس

**رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة
إلى رئيس مجلس الأمن**

يشرفني أن أنه بتلقي رسالتكم المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 بشأن بدء إجراء التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/369 المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".

ووفقا للإجراء المتبع لاتخاذ قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الهند تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) ت. س. تيرومورتى

السفير

الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنهو باستلام رسالتكم المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021، بشأن بدء إجراء التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا"، الوثيقة [S/2021/369](#).

ووفقا للإجراء المتبع لاتخاذ قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 ([S/2020/253](#))، أتشرف بأن أبلغكم بأن أيرلندا تصوت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة [S/2021/369](#).

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

السفيرة

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

**رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة
إلى رئيس مجلس الأمن**

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2021/369)، الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".
وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن كينيا تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) مارتين كيماي

السفير

الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للمكسيك لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 بشأن مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا"، الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والوارد في الوثيقة [S/2021/369](#).

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 ([S/2020/253](#)) لاعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن، أتشرف بأن أبلغكم بأن المكسيك تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) خوان ساندوفال مينديولا

القائم بالأعمال بالنيابة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل من رئيس مجلس الأمن تدعو أعضاء المجلس إلى الإدلاء بتصويتهم على مشروع القرار (S/2021/369) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار البند "الحالة في ليبيا".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد مشاريع القرارات خلال فترة القيود المفوضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا ، أتشرف بأن أبلغكم بأن النيجر تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) نياندو أوغي

الوزير المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 المتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة [S/2021/369](#) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".

ووفقا للإجراء المحدد لاعتماد مشاريع القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا، يسرني أن أبلغكم بأن النرويج تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) مونا يول

السفيرة

الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنوه باستلام رسالتكم المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 بشأن بدء إجراء التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا"، (S/2021/369).

ووفقا للإجراء المتبع في اعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن، الذي يجري العمل به خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار S/2021/369.

(توقيع) فاسيلي نيينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2021/369) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار
المذكور أعلاه.

(توقيع) إينغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

إحاقا بالرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 من الممثل الدائم لفييت نام، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا"، الوارد في الوثيقة S/2021/369، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) طارق الأدب

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

**رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 من رئيس مجلس الأمن، تصوت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار (S/2021/369) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا".

(توقيع) باربرا وودوارد

السفيرة

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

**رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة
الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن**

فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في ليبيا" (S/2021/369)، تصوت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) ليندا توماس - غرينفيلد

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2021 المتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا" كما ورد في الوثيقة S/2021/369. أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسالة أن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع عشر

بيان من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار

1973 (2011).

وبهذا التصويت نحن نبرهن على رغبتنا في توافق الآراء من أجل تعزيز الزخم الإيجابي في التسوية الليبية بسلطة مجلس الأمن. وللأسف فإن عددا من تعليقاتنا لم يأخذها مقدمو مشروع القرار في الاعتبار بالكامل. وكما أكدنا في عدة مناسبات طوال عملية الصياغة، لا نرى ضرورة لتضمين القرار صيغة مستكملة بشأن إنهاء الاتصالات مع المؤسسات الليبية الموازية. ففي زمن هذه المؤسسات تمت معايرتها بعناية وترسيخها بقوة في نصوص اتفاق الصخيرات، والآن، في ظل تشكيل هياكل حكومية موحدة في ليبيا، أصبحت غير ذات صلة. علاوة على ذلك، ما زلنا لا نرى الجانب المتعلق بالجزاءات في مشكلة الواردات غير المشروعة من المنتجات النفطية إلى ليبيا. لقد أخذت المقاطع ذات الصلة من قرار العام الماضي 2509 (2020)، والذي امتنعنا عن التصويت عليه في ذلك الحين.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تنتهي الولايات المتحدة على وفد المملكة المتحدة بوصفه واضع نص القرارين اللذين اتخذا اليوم، القرارين 2570 (2021) و 2571 (2021)، وخاصة للروح التعاونية التي قادا بها العملية. ونرحب أيضا بالالتزام الحقيقي لأعضاء المجلس بصياغة قرار قوي لدعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا وتمديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011)، فضلاً عن التراخيص وتدابير الجزاءات المتصلة بالصادرات النفطية غير المشروعة. ومن المهم أن مجلس الأمن قد أعلن ترحيبه بالحكومة المؤقتة الجديدة، مشدداً بذلك على أهمية التحضير للانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر وداعياً بوضوح إلى رحيل القوات الأجنبية والمرتبقة عن البلد دون تأخير.

لقد شهدنا على مدى الأشهر الستة الماضية الزخم الإيجابي في ليبيا وساهمنا فيه. ودعم المجلس التقدم السياسي الشامل للجميع الذي أحرزته ليبيا من خلال بيانات مجلس الأمن الصحفية والرئاسية. إن القرارات المتخذة اليوم تؤكد وتعزز التزامنا الراسخ بدعم التقدم المستمر ومحاسبة أولئك الذين يحاولون عرقلة الجهود التي يبذلها الليبيون بشجاعة للتحضير للانتخابات وإنهاء الصراع وإرساء السلم والأمن في بلدهم.

يجب علينا الآن أن نضمن عدم تعثر هذا التقدم. ويجب على حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا أن تركز على توحيد المؤسسات، وتقديم الخدمات الأساسية، وتمير الميزانية الوطنية، وتوزيع الموارد بشفافية - والأهم من ذلك، الإعداد للانتخابات الوطنية الحرة والنزيهة وتنظيمها في 24 كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان أن يرسي الليبيون الأساس الدستوري والقانوني للانتخابات الوطنية دون تأخير. وبإصدار هذه القرارات أظهرنا أن مجلس الأمن يدعم هذه الجهود، ونتوقع من حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة وغيرها من المؤسسات الليبية أن تفي بمسؤولياتها، بما في ذلك الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات.

كما نكرر التأكيد على أن جميع الأطراف الخارجية المشاركة في هذا الصراع يجب أن توقف تدخلها العسكري وأن تتسحب من ليبيا فوراً. فلا يمكن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بنجاح طالما بقيت القوات الأجنبية والمرتبقة في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنهاء كل الدعم العسكري الخارجي الذي لا يتسق مع حظر واردات الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة - بما في ذلك تدريب وتمويل المرتبقة والقوات العميلة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بمستقبل ليبيا، كما يتضح من تصويتنا مؤيدين لهذين القرارين اليوم. ونعتقد أنه مع استمرار دعم المجتمع الدولي، يمكن لليبيين أن ينهوا سنوات الصراع وأن يبنوا لأنفسهم مستقبلاً جديداً. ويتعين علينا جميعاً أن ندعم الشعب الليبي وهو يواصل السير على هذا الطريق السلمي نحو إجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.